القضية الثانية

تآمر المؤسسة العسكرية
مساءلة لأفق قيم
البرجوازية الصغيرة

obeikan.com

obeikan.com

لم تكن رغبة الإطاحة بعبد الناصر بين الضباط العسكريين الموالين للمشير «عامر» والملتفين حوله، وليدة هزيمة يونيو(١٩٦٧)، والإعلان عنها الذي هز دعائم المجتمع المصري، وذهب بالكثير مما كان يعتمل فيه من عوامل الزهو القومي والوطني. ولكنها كانت رغبة عميقة الجذور فيما وراء ذلك من أيام وسنوات، فطالما ترددت في جلساتهم وأحاديثهم الخاصة، وسهراتهم في بيوتهم، غير أن الموقف كان قد تحدد في مثنوية القيادة بين الرجلين بوصفه موقف صراع يحتمل الضغط المتبادل ويحتفظ ـ في الوقت نفسه ـ بمظهر الوحدة والتعاضد وليكن في النفوس بعد ذلك ما فيها. والواقع أنه موقف عسير من منظور الشروط الموضوعية التي تحكم المواقع البنائية التي يشغلها كل منهما، والتي باتت تتناقض تناقضًا حادًا وجوهريًّا من المستحيل حله، مع الشروط الذاتية لكليهما من جانب، وشخصانية علاقة الصداقة الجامعة بينهما من جانب آخر. فالعلاقة على هذا النحو ليست ائتلافًا أو جبهة تعتمد على اتفاق حد أدنى من الغايات والوسائل المشتركة ، وهامش واضح يخضع لمستجدات الموقف التاريخي ، إما بمفاصلة أو بالتعديل والاستمرار، ولكنها تعتمد على عوامل نفسية وقيم أخلاقية تتلخص في الصداقة الطويلة والتاريخية بين الرجلين، وإحساس «عامر» بالشراكة في الحكم بوصفه مناط تأمين النظام جملة في القوات المسلحة.

ويبدو أن عامرًا لم يكن يتصور إمكانة أن ينقلب على عبد الناصر، وينفرد دونه بالسلطة، ولا يتصور من ناحية أخرى أن ينفرد عبد الناصر بالأمر ويبقى هو بعيدًا- ولو في موقع آخر- عن القوات المسلحة؛ لأنها الموقع الذي يستمد منه نفوذه على عبد الناصر نفسه. هذا ما يفسر إصرار عامر- بعد النكسة في(١٩٦٧)- على رفض أن يتولى منصب نائب رئيس الجمهورية، على أن يظل بعيدًا عن القوات المسلحة،

ويرد مؤكدًا- فيما يقول السادات- بأنه مادام عبد الناصر رئيسًا، فلا بدّ أن أكون القائد العام للقوات المسلحة[1].وبصرف النظر عن هذه الرؤية المتخلفة النابعة من تصور أن مواقع الحكم تركة، تدعو للإصرار على المطالبة بالحق فيها بوصفه حقًا شرعيًا مكتسبًا، إلا أن عامرًا - من ناحية أخرى - طالما رفض دعوات قادته المقربين إليه ، لأن يتخلص من عبد الناصر ويعزله، مادام هو الضمانة لبقائه في الحكم من خلال موقعه على رأس المؤسسة العسكرية، وإن كان يستمتع بذلك وينتشي لمكانته بين قادته، ولاستعدادهم أن يدفعوا به لموقع الرجل الأول غير مكرر[2].

وفى هذا الإطار من تفعيل قيمة الوفاء للصداقة القديمة، رفض عامر- وبعد أن تبادل الشتائم المقذعة، والتي وصفت بالوضاعة مع عبد الناصر في ٧يونيو(١٩٦٧) - أن يستجيب لدعوة القادة المكررة، بأن يعزل عبد الناصر كإجراء عملي وحيد وأفضل - في الوقت نفسه - لستر الهزيمة، وباعتباره - من ناحية أخرى - أقرب الزملاء والأصدقاء القادرين على الإطاحة بعبد الناصر وتحطيمه، كما اتضح من جلسات المحكمة، ولكن عامرًا- على حد تعبير المحامى الذي دافع عن بعض كبار المتهمين في القضية، وربما كان يفعّل بدوره قيمة الوفاء للصداقة ويتحسر عليها، وربما كان يتمنى لو فعلها عامر- كان حسن النية[3].ولا يكاد يختلف هذا الطرح - خاصة في جانبه الموضوعى الباحث عمّ يستر الهزيمة ومخرج للمسئولية عنها - مع ما يذكره «آجاشيف» عن هذا الاجتماع الذي دعا له عبد الناصر، من أن أولئك القادة تحدثوا

(1) أنور السادات- البحث عن الذات- القاهرة- المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر- ط٢ / ١٩٧٨- ص٢٠٣،٢٠٢.

(2) حمدي لطفي- مأساة عبد الحكيم عامر- ك.الهلال- القاهرة- دار الهلال- ع٣٥٤/ يونيو-١٩٨٠- ص-٢٧.

(3) حمدي لطفي – م.ن – ص٤٤.

لعبد الناصر بوقاحة دون مناقشة مستجدات الوضع، وحاولوا تحميله المسئولية عن الهزيمة بوصفه من أصدر الأوامر بالحرب[1].

وينسجم بالتأكيد مع هذه الرؤية العامرية أن يطالب عبد الناصر بينما يعد خطاب التنحى، بأن يعلن استقالته معه، إذ كان يخشى أن يبرئ عبد الناصر نفسه ويحمّله وحده المسئولية عن الهزيمة، ولكن «ناصر» سأله أن يتم خطوة التنحي منفردًا وإن شاء أن يستقيل بعده فليفعل[2].غير أن الموقف تغيّر كلية بعد ردّ الفعل الشعبي الجارف إزاء خطاب التنحي، والمطالبة ببقاء عبد الناصر واستمراره في تحمّل المسئولية، مع أنه لم يورط أحدًا في السؤال عن الهزيمة، إذ تراجع عبد الناصر وعاد إلى منصبه في رئاسة البلاد. فرغم أن عامرًا – مع صدمته وصدمة قادته في ترشيح عبد النصر لزكريا محيّ الدين كي يخلفه في موقعه، لا ترشيح عامر- أعلن استقالته بعد خطاب التنحي بدقائق[3]، كما قدم قادة القوات الجوية والبرية والبحرية ورئيس العمليات استقالاتهم أيضًا تضامنًا معه[4] ، إلا أنه وبعد عودة عبد الناصر مجددًا أبطأ عامر في تقديم استقالته مع المستقيلين رسميًّا، ليتيحوا الفرصة لعبد الناصر كاملة أن يتخيّر معاونيه في المرحلة التالية، باعتبار أن الشعب طالب به وحده من دونهم، وزعم عامر أنه سيرسل استقالته مباشرة لعبد الناصر[5].

إن تصرفات عامر لازالت تنبع من تصوراته المتسقة، وإن يكن دون فهم للشرط الموضوعي ومستجدات الموقف التاريخي بعد الهزيمة، ومسئوليته ومسئولية قادته

(1) آجاريشيف- جمال عبد الناصر-ت:د.سامي عمارة- موسكو- دار التقدم – ١٩٨٣ - ص ١٥٨.
(2) أنور السادات- م. س – ص ١٩٣.
(3) آجاريشيف- م. س – ص ١٥٩.
(4) حمدي لطفي – م. س – ص ١٦٣،١٦٢.
(5) أنور السادات- م. س – ص ١٩٦.

وجهاز المخابرات العامة والعسكرية عنها، وعمّا حدث من تخريب شديد في هذه الأجهزة، مما يستدعى استبعاده الذي تأخر عشر سنوات كاملة. ولم يكن عبد الناصر من واقع إحساسه بالمسئولية عن الكارثة، ولابدّ أن يكون إحساسًا طاغيًا، يملك غير هذا الاستبعاد ويصر عليه وينتصر ولو جزئيًا للمصلحة العامة، التي طالما تراجعت إزاء أولويات الصداقة، ولعله الحد الأقصى الذي يمكن أن يبلغه - في الوقت نفسه - مع تفعيل الصداقة والوفاء، إذ يعرض على عامر منصب النائب له، ومن الواضح أن هذا التفعيل يتشكل بوصفه منظورًا مشتركًا بين من أحاطوا بالأزمة تاريخيًا، وسعوا لتشخيصها والتصرف وإبداء الرأي فيها. فما حدث بين الرجلين ليس إلا **صدعًا** يمكن مداواته مهما اتسعت الفجوة لتستمر **وحدة القيادة** – على نحو ما يرى عبد المحسن أبو النور – إلا أن يتولى عامر قيادة الجيش، وحسبه أن يقنع بالابتعاد لبعض الوقت عن القاهرة حتى تهدأ النفوس، وينأى عمن يثيرونه ويتصيدون في الماء العكر[1]، ولا يلبث عامر أن يسافر إلي قريته «**اسطال**» في صعيد المنيا مستجيبًا لنصيحة وسطاء الخير[2]، وليته يعود راضيًا طبعًا بما عرض عليه من تعويض.

ولاشك أن تفعيل قيمة الصداقة على هذا النحو حرصًا على وحدة القيادة في معالجة كارثة بحجم هزيمة٦٧، لا يعدو إلا أن يكون تواطؤا مشتركًا وضمنيًا لاستمرار البنية واطرادها في الزمن، والحيلولة دون تفسخها وتهافت ما تنطوي عليه من قيم. والواقع أن هذا التواطؤ يهوّن ويسفه من التشخيص والتحليل الموضوعي ويلتف عليه، ولكنه أبدًا لا يتجاوز الأزمة الكارثة أو يتعالى عليها بشكل صحيح ؛ لأن التجاوز لا يخلو من الأخذ بالأسباب المباشرة والعميقة في التشخيص

(1) عبد المحسن أبو النور - الحقيقة عن ثورة٢٣ يوليو - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠١ - ص٢٦٢.

(2) أنور السادات – م. س – ص ٢٠٢.

والتحليل. ومن ناحية أخرى فإن التواطؤ الذي يبدو وكأنه منهجية برجوازية لا تعدم التعلل ببعض القيم، يتداعى إلي الاعتراف لعبد الحكيم عامر بحق البقاء والمنافحة دون الاستمرار في السلطة، فمن يعرضون عليه منصب النيابة عن رئيس الجمهورية إنما يساومون، فلماذا يمنعونه القيادة العامة للقوات المسلحة؟ ولم يكن «عامر»بعيدًا عن منهجية التواطؤ البرجوازى وآفاق قيمها، بل هو في الصميم منها، فلئن منعوه الحق الذي يساومونه عليه ، وطالما سلّموا به في الماضي، فليأخذه بالقوة أو بالتلويح بها على الأقل.

ولاغرو أن عبد الناصر الذي طالما وصف عقلية عامر ووصفها زملاؤه المقربون، بأنها عقلية قبلية، أو عقلية العمدة طيب القلب الذي يحب أن يقيم علاقات حسنة مع الناس وأن يتبسط معهم[1]، يدرك بحكم معرفتها الجيدة أن سفر صديقه إلي مسقط رأسه في الصعيد ـ يعنى أنه يعتزم أمرًا ما[2] ـ وفى الوقت نفسه كان القادة الذين أصروا على تحميل عبد الناصر المسئولية عن الهزيمة، وسبق أن قدموا استقالاتهم، يتجهون إلي بيت ناصر ويطالبونه بعودة عامر للقيادة، ثم يتخذون طريقهم إلي قيادة الجيش، ويحشدون الضباط لنفس المطلب، بينما يفشل عبد الناصر في الاتصال بعامر، وتصله أخبار عن تحركات مماثلة للبوليس الحربي، حتى أن آجاريشيف يذكر أن بيته حوصر بالمدرعات، ولكنه لم يستجب لهم. ويعلن عبد الناصر رئيس الأركان وقتذاك محمد فوزى بتعينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة، ويفوضه في تفريق الضباط المجتمعين في مقر قيادة الجيش، بالاستغناء عن خدماتهم

(1) انظر:خالد محيي الدين- والآن أتكلم- القاهرة- مركز الأهرام للترجمة والنشر-١٩٩٢- ص٣٣١. وأيضًا:عبد اللطيف البغدادي- المذكرات/ ج٢- القاهرة المكتب المصري الحديث- ١٩٧٧- ص١٧٢، ٢٠٨. وكذا: أنور السادات- م. س- ص١٧٠.

(2) آجاريشيف- م. س – ص ١٦١.

أو بالقبض عليهم، وينفذ فوزى الأوامر وإن كان بعضهم نجح في الهرب[1]. وفى مساء١١/ يونيو/ ٦٧ كان عبد الناصر ومحمد فوزى وعبد المنعم رياض الذي أصبح رئيسًا للأركان، يضعون الجدول الزمني لإعادة بناء القوات المسلحة، وكان هذا أول ما يباشره عبد الناصر من أعمال بعد عودته للرئاسة معبرًا - في ذات الوقت - عن الكفاح من أجل البقاء[2].

وعلى أيّة حال تعود العقلية القبلية ومنهجية التواطؤ البرجوازي وآفاق قيمها للتمظهر في فعاليات عامر وتفسرها، إذ يرجع من المنيا بحشد خفير من أهله وذويه والمنتصرين له، ويجمع كمًا من الأسلحة المختلفة في بيته، ويشرع في الاتصال بالضباط، وبعناصر من مجلس النواب نقلوا حديثه إليهم على نحو لا يخلو من التأفف والتبرم إلي السادات بوصفه رئيس المجلس آنذاك، وراح يعقد الاجتماعات والندوات عن أسباب الهزيمة ويخلى مسئوليته عنها، كل أولئك نحو تشكيل ما يمكن اعتباره بجبهة معارضة لعبد الناصر، ولم يكن شيئًا من هذا بطبيعة الحال بمعزل عن ناصر سواء من خلال السادات الذي لابدّ وأن أخبره بأحاديث أعضاء مجلس النواب له ومحاولته ردّ عامر، وإقناعه بالحلول المقترحة لوضعه في النظام، أو من خلال أجهزة الرقابة التي لا ريب أنها التقطت هذه التحركات ومن العسير إخفاؤها. ومن الطبيعي أن يحذر عبد الناصر من مصادمات محتملة يكون الجيش طرفا فيها بشكل أو بآخر، ولاسيما بعد هزيمة عسكرية لم تزل بعد مرارتها في الحلوق، ويتمنى كثيرون لو أطاحت بنظامه جملة. ولكن بنفس منهجية التواطؤ التي تفتح المجال لمزيد من المساومات، التقى عبد الناصر بعامر، واستجاب لمطلبه في

(1) آجاريشيف- م. س - ص ١٦٢،١٦١.

(2) أنور السادات- م. س - ص ١٩٧.

الإفراج عن الضباط المقبوض عليهم – في٢٩/ ٦/ ٦٧- أملاً فيما يقول آجاشيف، في وحدة حقيقية، وفى تخلى عامر عن التصرفات الانفصالية، غير أن الضباط ما أن يفرج عنهم حتى يتجهون إلي بيت عامر لا إلي بيوتهم[١].

وفى هذا السياق يذكر السادات أن بيت عامر المطل على النيل في الجيزة اصبح قلعة بمعنى الكلمة[٢]، ورغم التبرير الدفاعي بأن أهل المنيا ما جاءوا إلي القاهرة من أجل التظاهر، بل من أجل الالتفاف حول عامر في محنته، وأنه كان يفكر في الضغط بهم على عبد الناصر لا خلعه[٣]، إلا أننا وفى موضع آخر من نفس المرجع نجد أن عامرًا كان يعتزم التحرك فعلاً بعناصر من الجيش ضد عبد الناصر[٤]. ولا يخلو التبرير والتأكيد - على أيّة حال - من دلالة على منهجية التواطؤ البرجوازى وقد بلغت مداها في التهوين والاستخفاف بالوقائع، أو تبديات القوة في الضغط والمساومة للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، على حساب القيم الأخلاقية والمصلحة العامة، التي تدعى سلفًا الدفاع عنها والعمل على إعلائها. ولعل شكلاً من الخداع الذاتي بالحق الموهوم الذي أفرزه التواطؤ، كان من وراء القول بأن عامرا استقوى بإعلان أربعمائة من جنود المظلات تأييدهم له، وظن أن بإمكانه الاستيلاء على مقر قيادة الجيش، فيحظى بولاء القوات المسلحة ليملى شروطه على ناصر[٥].

غير أن تحركًا لمثل هذا الهدف يدمج في سياقه وزراء سابقين انتموا لتنظيم الضباط الأحرار الذي اضطلع أساسًا بثورة يوليو، مثل عباس رضوان وزير

(1) آجاريشيف-م. س – ص ١٦٣.
(2) أنور السادات – م. س – ص٢٠٤.
(3) حمدي لطفي – م. س – ص ١٤٥.
(4) حمدي لطفي – م. ن – ص ٢٠٥.
(5) آجاريشيف – م. س - ص ١٦٣.

الداخلية، ورئيس جهاز المخابرات صلاح نصر، وقادة الأفرع الرئيسية في القوات المسلحة وشمس بدران وزير الحربية والذي كان بمثابة مدير مكتب لعامر، أو على الدقة - واتساقًا مع تشبيه العمدة - شيخ البلد الذي يشرف على أمور الدّوار. ويتسع التحرك - فضلاً عن ذلك - لاتصالات بأعضاء من مجلس النواب، وإقامة ندوات وطبع منشورات، ومحاولات لتجنيد عناصر من الجيش، فيكرر بنية فعل التآمر لقلب نظام الحكم الذي بدأته الثورة نفسها، وشكل أحد أهم ملامح موقفها التاريخي. إن تحركًا بهذا الحجم كان من الضروري أن يستند إلى غطاء أيديولوجي، ولو كان مستهلكًا وغير مقنع، فعامر - فيما يذكر عنه - يعلم الذرائع التي يمكنه أن يقدمها للشعب المصري تبريرا لانقلابه على جمال، وإن أبدى عجزه عن إقناع العالم في الكتلة الشرقية والمنطقة العربية بها[1]. ويبدو أن هذه الذرائع كانت متواترة، فقد بادر عامر إلى استقالته التي سبق وأن قدمها عقب فشله الذريع في سوريا وأدى إلى محنة الانفصال وانهيار أول مشروع للوحدة في إطار القومية العربية في سبتمبر(١٩٦١)، وأعاد طبعها في شكل كتيب، ووزعها على نطاق واسع، لتبدو وكأنها مشروع وبرنامج سياسي واجتماعي واقتصادي.

لقد انصب مشروع عامر السياسي على نبش الجرح الذي يعتمل في جسد الثورة والنظام ،وظل بمثابة السؤال المعلق بلا جواب في أفق الحياة الثقافية والواقع المعيشي في وقت واحد، وهو سؤال الديموقراطية المتقاطع مع التغيير الاشتراكي، لينحو عمدًا أو اتفاقًا نحو الرأسمالية. فتحدث عامر عن الديموقراطية المستلبة في الحكم الفردي، أو الديكتاتورية التي لا يؤمن بها كما تجسدت في أسلوب الحكم الناصري، بما تفرع عنه من إجراءات استثنائية ومعتقلات ومحاكمات صورية

(1) انظر: حمدي لطفي – م. س – ص٢٩.

وتعذيب ونحو ذلك مما أذل الناس وأدى إلي ضيقهم بالنظام كله. وعلى هذا النحو لابدّ من الحريات السياسية وعودة الحياة الحزبية، وتشكيل ولو حزب معارض واحد، إن لم يكن حل الاتحاد الاشتراكي بصورة جذرية، إلي جانب حرية الصحافة. ولا يخلو الأمر من الدعوة لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وأغلبهم من الإخوان المسلمين المعروفين بعدائهم التقليدي للتوجهات الاشتراكية وما أتخذ في سياقها من قوانين وإجراءات، وكان ذلك تحت لافتة الوحدة الوطنية وضرورة تدعيمها بما يستتبع ردّ الممتلكات المؤممة لأصحابها وإنهاء الحراسات على الأموال وتوابعها.

ولئن علق السادات على مزاعم عامر بأنه لم يكن من السهل أن يصدقها أحد، والجميع يعرفون الدور الذي لعبه عامر في لجنة تصفية الإقطاع، ومن وراءه البوليس الحربي اللذين أهدرا كرامة الإنسان حتى استفحل الشر، إلى أن جاءت الهزيمة لتخلص الناس منه ولو إلي حين، وأن حديث عامر عن الديموقراطية لا يؤمن به هو نفسه ولا يطرأ على فكره، وأنه جاء بآثار غير حميدة، وولد الشائعات عن عدم الاستقرار في الأحوال الداخلية، وانتظار انقلاب وشيك بين لحظة وأخرى[1]. وعلى نحو يؤكد صحة الدعوة العامرية وإن افتقر حاملها فحسب للمصداقية، فإن آجاشيف يقرأ نفس المزاعم بوصفها تجاوبًا مع خط العداء لثورة يوليو ممن أضيروا من إجراءاتها الاجتماعية والاقتصادية، وروّجوا بالتبعية الشائعات عن مسئولية الاتحاد السوفيتي عن الهزيمة في٦٧، وركزوا على محاولة تقويض علاقات الصداقة التقليدية بين مصر والاتحاد السوفيتي، وفض التجربة الاشتراكية[2]. والواقع أن آجاشيف لم يكن مغاليًا في هذا التقدير، فقد زعم عدد

(1) أنور السادات- م. س- ص٢٠٤،٢٠٣. و:عبد اللطيف البغدادي- م. س- ص ٢٠٤، ٢٠٥.
(2) آجاريشيف – م. س – ص ١٦١، ١٦٣، ١٦٨.

غير قليل من القادة العسكريين أن موسكو أجرت غسيل مخ لعبد الناصر، كي يقتنع بضرورة هزيمة عبد الحكيم عامر وجيشه هزيمة محدودة، تجعل عبد الناصر قادرًا على السيطرة على البلاد، بعد أن أفلت منه الزمام وبدا خاضعًا لمزاج عامر، وهكذا هيأ المناخ العام في البلد للحرب والهزيمة في وقت واحد، وإن لم يتوقع أن تأتي بهذا الحجم، ويستشهدون في ذلك بمطالبته أن يتحمل الجيش ضربة الطيران الإسرائيلية الأولى[1]. ويطّرد نفس المظور ليطرح أن الذين تولوا القيادة بعد الهزيمة وساهموا في صنعها، هم أولئك الذين حاذوا رضاء السوفيت، ووجدوا فيهم أشخاصًا يعانون الإحساس بالإثم، فضلاً عن شخصياتهم المهلهلة وسمعتهم المجرّحة بما يجعلهم يلبون طلباتهم عن طواعية وسلبية[2]. وذلك في إشارة إلي محمد فوزي الذي ولى الحربية بعد الهزيمة؛ لأنه سبق وأن تراجع عن المشاركة في فعاليات الثورة الأمر الذي جعله بالنسبة لهؤلاء مجرّح الشخصية مهلهل السمعة[3].

وهكذا على أيّة حال لعبت الهزيمة دورًا هامًا وأساسيًا لا في كشف منهجية التواطؤ البرجوازي فحسب، بل في الترويج لحتمية تفكيك التجربة الاشتراكية بمجمل ظواهرها لحساب الرؤية النقيض وتوابعها من الارتباط بالكتلة الغربية، وامتزجت التفسيرات المحتملة والآراء بادية البراءة، بالشطحات والأوهام والتمنيات الخبيثة والانتهازية السياسية. ولا معدي أن يدرك الرئيس اليوغوسلافي تيتو خطورة الموقف وهو يصغي لشكاية عبد الناصر من عامر ومعاناته معه – أثناء زيارته لمصر في أغسطس٦٧ – فيحذره من مغبة مدّ الحبال على غاربها لصراع تتدخل فيه القوات

(1) حمدي لطفي – م. س – ص ١٨.

(2) حمدي لطفي – م. ن – ص ١٢٤.

(3) انظر: جمال حماد – ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر – ك.الهلال – القاهرة – دار الهلال – ع ٣٨٨/ ١٩٨٣ – ص٨٦:٨٤.

المسلحة والبلاد جريحة، مثلما يدرك نفس الخطورة جاكوب مالك مندوب الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة أثناء زيارة مماثلة لمصر، ويحذر ناصرًا من انقلاب وشيك[1].

وفى ليلة ١٢ أغسطس لبى عامر دعوة للمصالحة في بيت جمال عبد الناصر[2] وربما كان ذلك في ٢٥ أغسطس، حيث ظن عامر أن ناصرًا يسعى لمصالحته ومراضاته، كما تعودا كلما نشب بينهما خلاف أو سوء تفاهم، وكان بالغ الثقة – على نحو ما قيل أنه تردد في مكالماته التليفونية المسجلة – أن ناصرا سيصحبه معه لمؤتمر القمة العربي المزمع عقده خلال يومين في الخرطوم[3]. ولا ريب أن هذه الظنون المفسرة لقبول عامر الدعوة والمعالجة للموقف وكأنه محض سوء تفاهم بين صديقين قديمين، مما ينسجم على نحو وثيق مع منهجية التواطؤ وما أفرزتها من ضغوط وتظاهر بالتلويح بالقوة المسلحة بدت – ولو وهما – وكأنها أتت أكلها باستجابة ناصر وخضوعه لتجرى العلاقة والأوضاع في نفس مجراها القديم.

غير أن عبد الناصر لم يكن عند حسن ظن الأخوية المعقودة عليه إلا قليلاً، فقد واجه عامرًا- وفى حضور نفر من أعضاء مجلس قيادة الثورة المستمرين في الحكم- بكل ما تجمع تحت يديه من معلومات ، وأدلة لا تقبل الشك أو الجدل، عمّا يجرى في بيته، وفى الوقت نفسه كانت تجرى بقية الخطة المدبرة: إبدال السيارة التي جاء بها عامر بأخرى، وتغيير مجموعة حراستها، وعلى مستوى آخر كان القائد العام ورئيس الأركان وجهاز المخابرات الحربية يخلون بيت عامر من الأسلحة ، ويقبضون على الضباط والجنود المرابطين فيه، وإبدال حراسته. فإذا حاول عامر الإفلات من المحاكمة الأخوية المعقودة له، أسقط في يديه بعد إذ منعه الحرس الجمهوري ورأى

(1) انظر: أنور السادات- م. س – ص٢٠٤.

(2) حمدي لطفي – م. س – ص ٢٠٥.

(3) أنور السادات –م.س – ص ٢٠٦.

بعينه ما حاق بسيارته، فيعود للاجتماع وقد أدرك أنه مقبوض عليه. ويشعر عبد الناصر بالإعياء وربما خشي من التراجع عن موقفه شفقة بصديقه القديم – فيما يرى السادات- فينسحب من الجلسة ويترك عامرًا لمحاولة انتحار، ربما كانت مفتعلة، ولكنها تستدعى الأطباء حتى الصباح ليعود إلي بيته وقد تحددت إقامته[1]. كما تذكر أيضًا مراجع أخرى[2].

لقد تغيرت الدنيا فعلاً وانقلبت أحوالها، فالذين تولوا القبض على ضباط عامر هم أنفسهم الذين طالما تهرب عامر من مقابلاتهم، رغم أنهم كانوا تحت قيادته ومنهم رئيس أركان حربه؟! السؤال والتعجب للباحث، ولكن عبد الناصر كان يتمسك بهم لخدمة مصالحة[3]. غير أن التغيّر يظل مرهونًا بحدود الثنائية البنيوية وقانونها ومنطقها الداخلي، تلك الثنائية التي امتدت من القمة الهرمية إلي السفح، إنه تقلب بين طرفي استقطاب ينظر كل منهما للآخر نظرة تحفز وترقب للمصير، وكل منهما في ذات الوقت مخلص لنفسه ولرؤياه. وفى النزع الأخير من قضية التآمر يواصل عامر اتصالاته بأعوانه- حسبما تصدر التقارير- عن طريق أبنائه، فيصعّد ناصر من المفاصلة مع منهجية التواطؤ البرجوازي. ويأمر بإعداد فيلا لعامر كمعتقل محاط بالأسلاك الشائكة، ووسائل الحراسة المختلفة. وينزف التحول الدراماتيكي بعضًا من آلامه المبكية، فإذا بعامر في المستشفى بآلام يتضح أنها – حسب التقارير الطبية- من مخدر يلوكه في فمه[4].

وتمتد النهاية الدرامية خطوة أخرى، إذ تطلب جهات التحقيق مع ضباط عامر

(1) أنور السادات – م. س – ص ٢٠٦:٢٠٤.

(2) آجاشيف – م. س – ص ١٦٣.

(3) حمدي لطفي – م.س – ص ١٦٣.

(4) أنور السادات – م.س – ص ٢٠٦.

المقبوض عليهم الاستماع إلي شهادته، ويتأهب السادات- في منتصف سبتمبر للحصول على هذه الشهادة بعد الإطلاع على ملفات التحقيق[1]. وربما تأهب لذلك محمد فوزي وعبد المنعم رياض[2]، غير أن الموت يضع خاتمة لعامر بالقتل أو بالانتحار. ولكن الاستقطاب يظل فاعلاً حتى مع النهاية الدرامية، ويصر من كان لهم مع مزاعم عامر الأيديولوجية هوى أو تجاوبًا ضمنيًا، على أنه قتل غدرًا وغيلة بأوامر مباشرة من عبد الناصر ذي النوازع الشريرة الأصيلة في تكوينه، وأن التأمين على انتحاره جريمة ثانية[3]، وقد يتخففون فيرون أن عامرًا انتحر كبطل خسر المعركة وكان ينبغي أن يفعلها في ٥/ يونيو٦٧[4]، وقد يذهبون إلي أن القتلة الفعلين إن هم إلا السوفيت بيد أعوانهم المدسوسين في صفوف الجيش، ورجالهم ممن بلغوا مسرح السلطة في أعقاب النكسة[5]، وعلى الطرف المقابل تصاعدت نغمة التخلص من بقايا الرجعية وضرورة تجذير الثورة الاشتراكية دون تراجع عنها.

(1) أنور السادات – م. س – ص ٢٠٧: ٢٠٩.

(2) آجاشيف – م. س – ص ١٦٦،١٦٥.

(3) حمدي لطفي – م. س – ص ٤٥.

(4) أنور السادات – م. س – ص٢٠٧،٢٠٨.

(5) حمدي لطفي – م.س – ص٧٩،٨٠.